UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
15 APR 1985
LIBRARY

التوزيع: محـــدود
E/ECWA/STAT/85/4
٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥
الاصل: بالعربيـــة
ARABIC

اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا
قسم الاحصـــاء

تقريـــر
عن الزيارة الى وزارة الصناعـــة
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الفترة من ١٢/٢٠ - ١٢/٣٠/١٩٨٤

اعـــداد
قطب عبد اللطيف ســـالم
المستشار الاقليمي للحسابات القومية والاحصاءات الاقتصاديـــة

---

* الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا .

85-0111

طلب الزيارة : تمت الزيارة بناء على طلب الاخ الاستاذ/ باجمال وزير الصناعة - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

المـــدة : من ١٩٨٤/١٢/٢٠ - ١٩٨٤/١٢/٢٩

الجهة الداعية : وزارة الصناعـــة

الغرض من الزيارة : تم تحديد اهداف الزيارة والغرض منها في اللقاء الذى تم مع الاخ الاستاذ/ عبد القادر باجمال - وزير الصناعة وفي حضور الاخ الاستاذ فضل حسن يحي مساعد نائب الوزير والاخ الاستاذ عبد الله عبد ربه رئيس قسم الاحصاء بالوزارة وقد تم تحديد هذه الاهداف على النحو التالي:

١- تقييم نشاطات القسم " قسم الاحصاء" والمهام التي يقوم بها وامكانية تطويرها .
٢- العلاقة بين الوزارة والمصانع التي تخضع لاشرافها من خلال قسم الاحصاء
٣- ربط الاستمارات السابق تصميمها في الزيارة الاولى بالنظام المحاسبي الاحصائي الموحد الذي بدأ في تطبيقه في المصانع التابعة للوزارة .
٤- مدى امكانية نشر بيانات عن قطاع الصناعة ككل او على الاقل عن المصانع التي تشرف عليها وزارة الصناعة واسلوب النشر .
٥- العلاقة بين وزارة الصناعة " قسم الاحصاء " والجهاز المركزى للاحصاء.
٦- القطاع الخاص غير المنظم (الصناعات الحرفية)
٧- فكرة ادخال ميني كومبيوتر للاغراض الاحصائية بالوزارة

تنفيذ المهمة : وقد تم تنفيذ المهمة والاهداف السابقة وفقا للمراحل والخطوات التالية :

اولا : تقييم نشاطات قسم الاحصاء:

- عدد العاملين بالقسم ٩ منهم واحد فقط جامعي بالاضافة الى رئيس القسم.
- عدد المصانع التي يتعامل معها قسم الاحصاء والتي تخضع لاشراف الوزارة ٥٦ مصنعا تابعة لكل من القطاع العام ،التعاوني ، المختلط ، الخاص اى ان متوسط نصيب العامل ٦ مصانع تقريبا وفي حالة غياب اى منهم يتم توزيع حصته على باقي الزملاء.
- يقوم العاملون - كل في حدود المصانع التي تقع في دائرة اختصاصه ، بالاتصال بالمصانع للحصول على الجداول الاحصائية الشهرية التي سبق ان حددتها الوزارة ويتم الحصول على ذلك اما بالبريد او بالتسليم الشخصي لدى الوزارة ثم يتم مراجعة

البيانات من ناحية الشمول و المقارنة مع الشهور السابقة وتستوفى النواقص ويتم الاستفسار عن اية تغيرات بالاتصال الشخصي بين الموظف في القسم والمصنع (مسوءول الاحصاء)

يتم تجميع البيانات في شكل استمارة فصلية كل ثلاثة شهور ويتم مقارنتها بالخطة الفصلية ثم يتم التجميع على المستوى السنوى ويقارن بالخطة السنوية ويعد تقرير عن ذلك يوضح مستوى الانجاز ومسبباته بالتعاون مع قسم التنسيق والمتابعة الذى يوكل اليه اعداد المذكرة التحليلية لمستوى الانجاز.

البيانات التي يقوم القسم بتجميعها في الوقت الحالي تتركز حول الانتاج ، المبيعات ،القوى العاملة والاجور ، الانتاجية ، مستلزمات الانتاج.

يتم توفير البيانات اللازمة لاعداد الخطة وتجميعها والمشاركة في اعداد الخطة كما يقوم القسم كذلك بتوفير البيانات التي تتطلبها الدراسات والبحوث المختلفة.

يتولى القسم مسوءولية التدريب بالنسبة للعاملين في وحدات الاحصاء بالمصانع المختلفة سواء تدريب مباشر في الوزارة او في شكل دورات تدريبية .

ولقد تم تطوير الاستمارة الاحصائية التي يجمع بمقتضاها البيانات من المصانع الخاضعة لاشراف الوزارة واصبحت تحوى العديد من البيانات والجداول التي ولا شك ستضيف عبئا جديدا على القسم حيث تحوى الاستمارة اربعة عشر جدولا تتضمن كافة البيانات التي تخدم كافة الاغراض (تخطيط ،متابعة ، تحليل مالي ، حسابات قومية ، انتاج صناعي ، قيمة مضافة ،..... الخ) الجداول الخاصة بالانتاج والانتاجية والاستيراد والتصدير والعمالة والاجور يتم استيفائها شهريا والجداول المتعلقة بالاصول والخصوم يتم استيفاوءها سنويا .

كما تم تصميم استمارة جديدة ايضا تسمى : "استمارة الطاقة الانتاجية وطاقتها الفعلية والمستقبلية والفاقد من الطاقة واسباب الفقد الامر الذى سيضيف عبئا جديدا على القسم وسيبدأ تنفيذ الاستمارتين اعتبارا من اول عام ١٩٨٥.

كما تم تصميم تقرير او نشرة فصلية عن اهم مقومات الانتاج الصناعي وكذلك نشرة او تقرير سنوى اكثر تفصيلا عن النشاط الصناعي ولاشك ان ذلك سيضيف الى القسم عبئا آخر. (جميع الاستمارات مرفقة بالتقرير السابق).

ولذلك يقترح ولاغراض التحليل المالي والاقتصادى والاحصائي تدعيم القسم بأحد خريجي كلية الاقتصاد للمساهمة في عمليات التحليل والربط بين المجاميع المختلفة خاصة وان الاستمارة قد تم ربطها بالدليل المحاسبي الاحصائي الموحد الذى بدأ في تطبيقه وكذلك استخدام وسائل التشجيع المختلفة والحوافز لمضاعفة الجهود في المرحلة القادمة.

ولاشك ان النظام المحاسبي الاحصائي الموحد والاستمارات التي تم ربطها به سيتيح للقسم توفير قدر من البيانات يجب ان تستخدم عند اعداد الخطة التفصيلية للوزارة ومصانعها وبالتالي امكانية المتابعة على المستوى الفصلي والسنوى.

ثانيا - العلاقة بين قسم الاحصاء بالوزارة والمصانع التي تخضع لاشرافها :

هناك عدد ٥٦ مصنعا تابعين للقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص يخضعون لاشراف وزارة الصناعة من الناحية الادارية والفنية ومن ذلك يستقي قسم الاحصاء قوته في الحصول على البيانات الاحصائية التي يطلبها. هذا بالاضافة الى قرارات اللجنة العليا للخطة بشأن الاحصاء والعديد من القرارات التي تدعم العمل الاحصائي.

بالاضافة الى القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر عن مجلس الوزراء والذى ينص على " يمنع تحويل الكوادر الاحصائية من وحداتها الاحصائية في جميع الوزارات والادارات الا بالتنسيق مع وزير التخطيط."

وهذا امر لاشك فيه انه يدعم العمل الاحصائي ويعطي العاملين بالوحدات الاحصائية قوة ومناعة.

ولذلك فان قسم الاحصاء يتولى تدريب العاملين في وحدات الاحصاء والتخطيط بالمصانع على طرق استيفاء الجداول والبيانات التي تطلبها الوزارة من هذه المصانع كما يقوم بتدريبهم بصفة عامة على العمل الاحصائي. ومع كل الضمانات السابقة الا ان القسم يفاجأ بنقل او تحويل بعض هؤلاء العاملين الى اعمال او وحدات آخرى بعد ان يتم تدريبهم وقد يكون ذلك بناء على رغبتهم سعيا وراء المزيد من الحوافز في مهمة او

او اعمال اخرى اكثر عائدا . ويقوم العاملون في وحدات الاحصاء والتخطيط بالمصانع المختلفة بتلبية متطلبات قسم الاحصاء بالوزارة في شكل جداول شهرية يتم استيفاؤها وتسليمها الى قسم الاحصاء وتسليم نسخة مماثلة الى الجهاز المركزى للاحصاء ويتم مراجعة هذه البيانات مع المسؤول في قسم الاحصاء بالوزارة ويستقي مسؤول الاحصاء بالمصانع بياناتهم اما عن طريق صور من اذون البيع او الشراء او التسليم من والى المخازن وهذه تسلم اليهم فور اعداد الاذن واولا باول واما عن طريق كشوف الصرف كما هو الحال بالنسبة لبيانات العمالة والاجور ويتم الحصول عليها في نهاية فترة الصرف او الشهر) واما في نهاية الفترة وعند الجرد كما هو الحال بالنسبة لبيانات المخزون . ولا شك ان تطبيق النظام المحاسبي الاحصائي الموحد سوف يسهل كثيرا مهمة الاحصائي في الحصول على البيانات كما انه سوف يسهل على قسم الاحصاء مهمة المراجعة نظرا لتوحيد المفاهيم ومكونات البنود وكذلك نظرا لربط الاستمارات الاحصائية بالدليل المستخدم في النظام المحاسبي الاحصائي الموحد.

ثالثا — ربط الاستمارات الاحصائية بالنظام المحاسبي الاحصائي الموحد:

كنت قد قمت في زيارتي الاولى للوزارة بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٥ بتصميم استمارة احصائية تتضمن اربعة عشر جدولا تغي باغراض التخطيط والمتابعة بالاضافة الى مراجعة الانتاج والعمالة والاجور كما انها تخدم اغراض الحسابات القومية والموازين السلعية التي يعدها الجهاز المركزى للاحصاء وقد تم عرض الاستمارة على الجهاز المركزى في ذلك الوقت لابداء رأيه فيها . وفي الزيارة الثانية تم تدريب العاملين بوحدات الاحصاء والتخطيط بالمصانع على طريقة استيفاء هذه الاستمارة الاحصائية كما تم اجراء تطبيق عملي في احد المصانع على ذلك.

وحيث انه قد اعد نظام محاسبي احصائي موحد وضع موضع التطبيق العملي كان لابد من ربط هذه الاستمارة ببنود الدليل المستخدم في النظام حتى يسير متكاملا كما ان ذلك سوف يسهل مهمة المحاسب والاحصائي في المصنع والاحصائي لدى الوزارة في الحصول على البيانات ومتابعتها وفق مفاهيم ومبادىء موحدة . وفي اجتماع عقد بيني وبين كل من الاستاذ / احمد مراد صدقي — خبير اليونيدو والمسؤول عن تطبيق النظام المحاسبي الاحصائي الموحد وبحضور كل من السادة / هيشلة جابر ،حسن المقدى من الجهاز المركزى للاحصاء ،و عبد الله عبد ربة . فقد تم في هذا الاجتماع استعراض الدليل المحاسبي الاحصائي والاستمارة الاحصائية المقترحة ومدى التوافق بينهما وعلى ضوء هذه الدراسة والمقارنة تم اعداد زيارة الى مصنع الشهداء للملابس وهو احد المصانع التي طبقت النظام او

قطعت شوطا كبيرا في ذلك وتم لقاء حضره معي كل من الاستاذ/ احمد مراد صدقي والاستاذ عبد الله عبد ربة والاستاذ / عمر جبران مدير المصنع وسعاد راجح المحاسبة بالمصنع وسعيدة شيباني مسوءولة الاحصاء بالمصنع وتم استعراض كافة بنود الاستمارة بندا بندا وربط كل بند بالدليل المقابل في النظام المحاسبي الاحصائي الموحد. ولا بد هنا ان اذكر انه قد نشأت عدة صعوبات خاصة بين دليل كل من المخزون ، المشتريات والانتاج.

ولقد تم مناقشة هذه الامور وامكن التغلب عليها واعطى كل بند الدليل الممكن واخذ الاستاذ/ احمد مراد مذكرة بتلك النقاط لمناقشتها مع الخبيرة الالمانية واعطاء تعميم بها الى المصانع ومرفق مع هذه الاستمارة بعد ربطها بالدليل المحاسبي الاحصائي الموحد. ويقترح ان يبدأ تنفيذ هذه الاستمارة اعتبارا من عام ١٩٨٥.

وفي نهاية الزيارة تم عقد لقاء مع الدكتورة شتنجل - خبيرة النظام المحاسبي الاحصائي الموحد بالجهاز المركزى للرقابة والمحاسبات وبحضور الاستاذ احمد مراد صدقي والسيد/ عبدالله عبد ربه والسيد/ محمد مسعود وتم مناقشة بعض البنود التي اكتنفها بعض الغموض اثناء الزيارة لدى مصنع الشهداء للملابس. وقد تم الاتفاق على ترجمة الاستمارة وموافاتها بنسخة لاعطائها فرصة للدراسة وابداء الرأى في معالجة بعض هذه المشاكل.

ومرفق مع هذا ايضا استمارة متعلقة بالطاقة الانتاجية وحصر الالات وهي تعطي صورة دقيقة عن الطاقة الفعلية المتاحة والمستخدمة والفاقد واسباب هذا الفقد ولاشك اذ ذلك امر هام عند تخطيط اى تنمية اقتصادية. وكان قد سبق اعداد هذه الاستمارة كذلك عند زيارتي الاولى ويقترح ان يبدأ تنفيذها جنبا الى جنب مع الاستمارة السابقة في مطلع عام ١٩٨٥.

رابعا : نشـــر البيانات :

لم تنشر الوزارة اية بيانات عن قطاع الصناعة ولكن كان قسم الاحصاء يعد تقارير فصلية او سنوية لاستخدامها في اغراض الخطة والمتابعة او لرفعها الى الجهات المسوءولة عند الطلب وهناك نسخة من البيانات التي تسلم الى الوزارة في نفس الوقت الى الجهاز المركزى للاحصاء حيث يقوم باستكمال الشمول الاحصائي من باقي القطاعات في الاقتصاد القومي واعتقد انه ليس هناك مايمنع وفي ظل قانون الجهاز المركزى للاحصاء من ان تقوم الوزارة باعداد ونشر تقارير فصلية او سنوية توضح مقومات القطاع الصناعي الذى يخضع لاشراف الوزارة واية بيانات تفصيلية ترى الوزارة انها ذات اهمية او تخدم اغراض الباحثين والمهتمين بالشوءون الصناعية. ونشاهد امثلة على ذلك كثيرة كما هو الحال في وزارة التربية والتعليم والصحة والزراعة وغير ذلك حيث تقوم هذه الوزارات بنشر بياناتها ويأخذ منها الجهاز المركزى للاحصاء ويعتبرها مصادر احصائية له في نشراته المختلفة دون اى اعتراض منه. اما فكرة النشر عن كامل بيانات القطاع الصناعي ذلك الذى لايخضع لاشراف الوزارة فان ذلك يتطلب تنسيقا كاملا بين الوزارة والوزارات الاخرى والجهاز المركزى للاحصاء واقترح ان يبدأ هذا التنسيق بعرض الاستمارة عليهم ومحاولة اقناعهم بتطبيقـــها توحيدا للمفاهيم واسس جمع البيانات. وقد تم فعلا مناقشة هذا الامر مع الاستاذ سالم بن همام رئيس الجهاز المركزى للاحصاء ولم يمانع في ذلك بل ابدى تعاونه في تبني الاستمارات وجمع البيانات وموافاة الوزارة بها. ولاغراض النشر " فقد اعد تقريران او نشرتان احدهما فصلية (ربع سنوية) عن بعض البيانات الرئيسية للانتاج الصناعيي ومستلزماته والعمالة والاجور كما اعدت نشرة سنوية توضح تفصيلا مقومات الانتاج الصناعي والاستثمارات المخططة والمنفذة والطاقة المستخدمة ... الخ. ومرفق مع هذا النشرتان المقترحتان ويمكن ان يكونا بديلان لتقرير الانجاز الفصلي والسنوى الذى تعده الوزارة ويقترح ان يوافي الجهاز المركزى للاحصاء بنسخ من النشرة فور اعدادهـــا وقد تم استعراض هاتين النشرتين مع السيد/ سالم بن همام ولم يمانع في اى منهما على ان يخطر بالتقرير او النشرة فور اعدادها للنشر.

خامسا : العلاقة بين وزارة الصناعة والجهاز المركزى للاحصاء :

من بين مهام الجهاز المركزى للاحصاء تجميع البيانات ونشرها على المستوى القومي ووزارة الصناعة هي احد المصادر الاساسية لقطاع من اهم قطاعات الاقتصاد القومي وهو قطاع الصناعة حيث تشرف الوزارة على ٥٦ مصنعا تابعين للقطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص ونسخة من كافة البيانات التي تسلم الى الوزارة تسلم الى الجهاز حيث يقوم الجهاز بمراجعة الاستمارات مع الوزارة وتبويبها اذا لزم الامر ثم يقوم الجهاز بعد ذلك باستكمال البيانات على المستوى القومي ونشرها . كما ان الوزارة " قسم الاحصاء" يعد تقارير انجاز فصلية وسنوية ويرسلها الجهاز المركزى للاحصاء بصفة دورية ومستمرة . وسوف تخدم الاستمارات الاحصائية الجديدة العديد من اغراض الجهاز المركزى للاحصاء ليس فقط في مجال الانتاج الصناعي وانما كذلك في مجال الحسابات القومية والموازين السلعية بصفة اساسية هذا بالاضافة الى بيانات الطاقة والاستثمارات المخططة والمنفذة ... الخ.

وسوف تقوم النشرة الفصلية والسنوية التي سوف يعدها قسم الاحصاء بالوزارة مصدرا اساسيا لبيانات الجهاز المركزى للاحصاء في هذا المجال وبما ان هاتين النشرتين تعكسان مستوى الانجاز والمخطط والمنفذ على مستوى المراحل المختلفة من الخطة فانهما يمكن ان يكونا قاعدة اساسية في اعداد الخطة ومتابعتها .

والعلاقة بين الوزارة والجهاز المركزى للاحصاء ليست قاصرة على ذلك فهناك الكثير من المجالات التي يتحقق بها التعاون بينهما اذ ان هناك ممثل للجهاز في لجنة النظام المحاسبي الاحصائي الموحد على سبيل المثال. كما ان القطاع الخاص غير المنظم يجب ان يكون مجالا للتعاون بين الوزارة والجهاز لغرض حصر وتقييم الوحدات العاملة في هذا القطاع.

وقد تم مناقشة العلاقة بين الوزارة والجهاز المركزى للاحصاء مع الاستاذ/ سالم بن همام رئيس الجهاز المركزى للاحصاء وبحضور السيد حسين المقدى والسيد/ عبد الله عبد ربه وابدى الجهاز عدم ممانعته لنشر اية بيانات عن قطاع الصناعة كما افاد بانه سيتبني الاستمارة التي سوف تستخدم في المصانع التي تخضع لاشراف الوزارة لكي يتم تعميمها على المصانع الاخرى تحت اشراف الوزارات الاخرى وذلك توحيدا للنهج المستخدم في جمع البيانات وخدمة لاغراض التخطيط والمتابعة .
كما افاد بانه مستعد للتعاون في اجراء المسح للقطاع الخاص غير المنظم (الصناعات الحرفية) بالتعاون مع المحافظات في هذا الشأن عن طريق عينة يتم سحبها من الاطار الذى سيتم استخراجه من تعداد المنشآت

سادسا : القطاع الخاص غير المنظم " الصناعات الحرفية "

هي تلك المشاريع الفردية او المشاركات الصغيرة التي تنتمي الى القطاع الخاص او الملكية الخاصة وهي وحدات لاشك انها منتشرة في كافة انحاء الجمهورية ولاشك ان هذا القطاع يمثل قاعدة صناعية وحرفية هامة تستحق المتابعة والتنمية ولن يتأتى ذلك الا بحصر هذه الوحدات ومعرفة مقوماتها واحتياجاتها وبالتالي طريقة تنميتها . كما ان هذا القطاع يمثل نقطة ضعف كبيرة في البيانات الاحصائية سواء لدى الجهاز المركزى للاحصاء او لدى وزارة الصناعة رغم ان هناك قسما للصناعات الحرفية بالوزارة .

والفرصة الوحيدة التي سمحت بحصر هذه الوحدات كانت من خلال تعداد المنشآت الذى اعده الجهاز المركزى للاحصاء وقد كان من المتوقع ان تسفر نتائجه عن اطار كامل يمكن منه اختيار عينة لوحدات الصناعات الحرفية والحصول على بياناتها في فترة طويلة وقد اعددت فعلا لهذا الغرض عند زيارتي الاولى في فبراير سنة ١٩٨٤ استمارة مبسطة لجمع بيانات هذه الوحدات حيث كان من المتوقع ان تظهر نتائج التعداد حول هذا التاريخ ولكن نتائج التعداد لم تظهر بعد وحيث ان احتمال البحث عن اطار بديل سواء من الضرائب العقارية او من السجل التجارى او من البلديات أمر من الصعب تحقيقه ومن الصعب ضمان دقته كما ان البيانات المتاحة من هذه السجلات لاتوفر تعريفا كاملا لنشاط المنشأة او طبيعة عملها او مكانها ... الخ. ولذلك فان افضل اطار هو تعداد المنشآت الذى يقدم تعريفا كاملا بالمنشأة وطبيعة نشاطها مما يسهل اختيار العينة ويسهل طريقة الوصول الى المنشأة والحصول على بياناتها . كما ان فكرة اعداد الاطار يدويا من واقع تعداد المنشآت لدى الجهاز المركزى للاحصاء سوف يتطلب عمالة كثيرة ووقتا طويلا وخاصة ان جزءا من عملية التجهيز الالي قد تم اعدادها وهي ترميز المنشآت ومراجعة الترميز. وقد تم مناقشة الموعد المتوقع للحصول على بيانات الاطار في الاجتماع الذى تم مع الاستاذ سالم بن همام رئيس الجهاز المركزى للاحصاء وافاد بان الاطار يمكن ان يكون جاهزا خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٥. وبذلك يمكن اجراء المسح في الربع الاخير من عام ١٩٨٥.

سابعا : فكرة ادخال ميني كومبيوتر للاغراض الاحصائية بالوزارة :

اعتقد ان فكرة استخدام حاسب آلي من النوع الصغير " ميني كومبيوتر" لخدمة الاغراض الاحصائية بوزارة الصناعة والمصانع التابعة لها امر ممكن وفكرة جيدة وخاصة بعد ان تم تطبيق النظام المحاسبي الاحصائي الموحد الذى يقوم على اساس توحيد المفاهيم والاسس المحاسبية والاحصائية وكذلك الربط الذى تم بين الاستمارة الاحصائية والدليل المحاسبي الاحصائي الموحد وذلك سوف يسهل كثيرا العمل الاحصائي ويحقق مستوى اعلى من الدقة ولكن يجب ان نعلم ان ذلك سوف يتطلب عمالة من نوع آخر ولا ادعي لنفس العلم في هذا المجال فلا استطيع ان اتضح بنوع معين من انواع الكومبيوتر فهذا ليس مجالي ولدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) الخبراء المتخصصون في هذا المجال ولذا ارشح الدكتور عبد الله النجار المستشار الاقليمي لمعالجة البيانات آليا فهو الشخص الذى يستطيع ان يقدم الرأى في نوع الكومبيوتر وسعته وكافة البيانات المتعلقة به كما انه يستطيع ان يعد البرامج ويدرب العاملين عليه ودورى في هذا المجال يمكن ان يكون التعاون معه في اعداد الاطار الاحصائي للبيانات التي يغذى بها الكومبيوتر في ظل مفاهيم واسس موحدة وبالتالي تجهيز الجداول وعوامل الربط بينهما والجداول الممكن استخراجها من الكومبيوتر.
اما نواحي التشغيل والبرمجة وخلافه فهي مسوءولية الدكتور عبد الله النجار.
ومن حسن الحظ ان الدكتور النجار سوف يكون متواجدا في عدن لدى الجهاز المركزى للاحصاء في الشهر القادم (يناير سنة ١٩٨٥) ويمكن اغتنام هذه الفرصة للاستفادة من خبرته في هذا المجال .

ثامنا : المرفقات : مرفق مع هذا (عدد ٩) مرفقات

١- استمارة الانتاج الصناعي - بعد ربطها بالدليل المحاسب الاحصائي الموحد
٢- تعليمات استيفاء الاستمارة - كما سبق اعدادها
٣- استمارة الانتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص غير المنظم
٤- استمارة الطاقة الانتاجية وحصر الالات
٥- الانتاج الصناعي الربع السنوى (نشرة فصلية)
٦- مقومات الانتاج الصناعي السنوى (نشرة سنوية)
٧- الصناعة في اثني عشر سنة (نشرة بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس وزارة الصناعة - كما سبق اعدادها في الزيارة السابقة.
٨- الموازين السلعية لاهم المنتجات
٩- توزيع المصانع الخاضعة لاشراف الوزارة حسب النشاط الاقتصادى .

الاشخاص الذين التقيت بهم اثناء المهمة

وزارة الصناعة

١- الاستاذ / عبد القادر باجمال	وزير الصناعة
٢- الاستاذ / عثمان عبد الجبار	نائب وزير الصناعة
٣- الاستاذ / فضل حسن يحي	مساعد نائب وزير الصناعة
٤- الاستاذ / عبد الله عبد ربه	رئيس قسم الاحصاء
٥- الاستاذ / هشلة جابر	قسم الكفاءة الانتاجية بالوزارة

الجهاز المركزى للاحصاء

١- الاستاذ / سالم بن همام	رئيس الجهاز المركزى للاحصاء
٢- الاستاذ / حسين المقدى	رئيس قسم الصناعة بالجهاز

الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبات

الدكتورة شتنجل	الخبيرة الالمانية للنظام المحاسبي الاحصائي الموحد

مصنع الشهداء للملابس

١- الاستاذ / عمر جبران	المدير العام
٢- السيدة / سعاد راجح	المحاسب بالمصنع
٣- السيدة / سعيدة شلياني	احصائية بالمصنع

وزارة التخطيط

الاستاذ ياسين نعمان	مسوءول المنظمات

الامم المتحدة

١- الاستاذ / احمد مراد صدقي	خبير اليونيدو والمسوءول عن تطبيق النظام المحاسبي
٢- الاستاذ / خالد يوزردة	المسوءول الادارى للامم المتحدة

ويسعدني ان اسجل لهم شكرى وتقديرى لما لقيته من ترحيب ومودة خلال مدة اقامتي في عدن.